

حالة الطوارئ بين المبرر الأمني والضغط السياسي

■ ق.مصطفى

● عاد موضوع حالة الطوارئ إلى الواجهة هذه المرة من جينيف عبر الذي تقدم به خبراء من الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، ويبدو أن التساؤلات قد بقيت هي هي لم تتغير، تدور أساسا حول إشكال محوري: لما تبقى الجزائر على حالة الطوارئ التي فرضتها منذ حوالي ستة عشر سنة أي منذ وقف المسار الانتخابي في سنة 1992؟ وإذا كانت بعض التشكيكات في المعارضة وحتى قوى داخل السلطة نفسها تتبنى منذ سنين نفس هذا المطلب، فإن الرد الرسمي معروف ولا يخفى على أحد، فهو يستند أساسا على فكرة مفادها أن الأسباب التي دفعت إلى إقرار حالة الطوارئ لم تزل نهائيا.

الجزائر مطالبة اليوم بالرد على مجموعة من الأسئلة التي طرحها خبراء الأمم المتحدة ذات العلاقة بحقوق الإنسان وبمخالفات الأزمة الأمنية التي عرفتها الجزائر منذ أكثر من عقد ونصف، ومن بين هذه الملاحظات التي تم إبدائها نجد تلك التي تقول أن طول فترة تطبيق حالة الطوارئ يتناقض مع دولة القانون، وتساءلت من جهة أخرى إن كانت لدى السلطات الجزائرية فكرة عن موعد رفع هذه الحالة الاستثنائية، واعتبر مقرر الجزائر في اللجنة غروسمان أن القانون الدولي لا يجيز لأي دولة فرض حالة الطوارئ إلا في حالة الخطر الوشيك، الفعلي وليس النظري، وهنا مربط الفرس كما يقال.

وقبل التطرق إلى مختلف جوانب هذه القضية التي أسالت الكثير من الحبر منذ مطلع التسعينات، يجب أن نعرج على الأسباب التي أدت إلى إقرار حالة الطوارئ، في 1992، فمباشرة بعد وقف المسار الانتخابي وجدت الجزائر نفسها في مواجهة ظاهرة أمنية لم تشهدها من قبل قط، ظاهرة تمثلت في تمرد مسلح، أخذ طابع الإرهاب الهجمي الذي كان يتطلب نوع من السرعة في المواجهة عبر إجراءات عملية أمنية وسياسية وإجراءات قانونية أهمها فرض حالة الطوارئ التي تعني فيما تعنيه نقل بعض الصلاحيات إلى المؤسسات الأمنية العسكرية التي يقع على عاتقها مهام فرض الأمن، وفرض شروط فيما يتصل بالحريات وممارسة بعض النشاطات ذات الطابع السياسي والجماعي..

إقرار حالة الطوارئ قدم بداية كإجراء استثنائي لمواجهة حالة أمنية وسياسية طارئة وكان من المفروض أن ترفع بشكل نهائي بعد سنة من إعلانها لكن الذي حصل هو تمديدتها من دون تحديد مدة هذا التمديد، الأمر الذي حرك العديد من القوى السياسية والتنظيمات التي تشغل في مجال حقوق الإنسان، وخاضت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان في عهد علي يحيى عبد النور ولا تزال نضالا مستميتا للمطالبة برفع حالة الطوارئ، وهو الموقف الذي تتقاسمه مع رابطة بوجمعة غشير ومع قوى في



المعارضة على رأسها الألفاس الذي سبق له أن تقدم بمقترح قانون للمطالبة برفع حالة الطوارئ على مستوى المجلس الشعبي الوطني الذي رفضه. المطالبة برفع حالة الطوارئ لم يقتصر على قوى المعارضة فقط، فحركة مجتمع السلم تبنت هي الأخرى هذا المطلب وقدمت مقترح قانون خلال العهدة البرلمانية المنقضية، وبقي نص حركة الراحل نحناح يراوح مكانه على مستوى لجنة الدفاع الوطني بالعرفه السفلى من دون أن يثير ذلك حماس نواب خمس، لدرجة أن البعض اعتبر "نضال" الحركة من أجل رفع حالة الطوارئ مجرد "تسطحات استقرارية" موجهة للسلطة بهدف الحصول على امتيازات سياسية.

لكن وبغض النظر عن نوايا الحماسيين وارادة الألفاس وكل الفعاليات السياسية والجموعية التي تطالب برفع حالة الطوارئ، لا أحد كان يعتقد بأن السلطات كانت فعلا على استعداد للتحارب معها، وبرأي العديد من المراقبين فإن اللجوء إلى رفع حالة الطوارئ كان قد ممكن بعد النجاح الباهر الذي حققه قانون الوثام المدني وعودة السلم بشكل كبير جدا إلى مختلف جهات الوطن، فرجع هذه الحالة الاستثنائية كان يمكن أن يتحول إلى مكسب سياسي ثمين للسلطة بعد انتهاز الخيار السلمي منذ وصول بوتفليقة إلى سدة الحكم في أفريل 1999، لكن يبدو أن السلطة قد اختارت التريث فأخذت بالرأي الأمني الذي لا يقبل الاستعجال في هكذا مسائل، خاصة وأن الملف الأمني كان مرشحا لكل الاحتمالات بفعل التوسع العالمي لظاهرة الإرهاب التي أصبحت تهدد بإجبار حتى الديمقراطيات العريقة في أمريكا وأوروبا على اللجوء إلى فرض حالة الطوارئ لمواجهة الخطر المحدق بشعبها ومصالحها الحيوية، وهكذا اختارت السلطة الهدوء بدلا من الهرولة نحو جنبي مكسب سياسي كان قد يؤثر سلبا على الجهود المبذولة لإقرار الأمن وفرض الاستقرار. السلطة وعبر وزير الداخلية نور الدين يزيد زرهوني تؤكد في كل مرة بأن الإبقاء على

حالة الطوارئ مرتبط أساسا بعوامل أمنية بحتة، فلا يمكن رفعها إلا بزوال أسباب إقرارها، بمعنى أن التخلص من هذه الحالة الاستثنائية مرهون بانتهاء ظاهرة الإرهاب وزوالها نهائيا وعودة الاستقرار، وبحسب زرهوني دائما فإن حالة الطوارئ لا تعيق الحريات ولا تلوث الممارسة الديمقراطية ولا تضيق على نشاط الأحزاب أو الجمعيات.. الخ. وبالنسبة للمعارضة فإن الخطاب الرسمي يقع في تناقض صارخ لما يتحجج بالوضع الأمني في الوقت الذي يدعي "بأن الإرهاب قد هزم ولن تقوم له قائمة بفضل الخيارات السلمية التي طبقتها أي الوثام المدني والمصالحة الوطنية، وتري أيضا أن الإبقاء على حالة الطوارئ إنما الهدف منه هو التضييق على المعارضة وتمريم أكثر القرارات خطورة على البلاد ومستقبلها السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

لن نناقش هنا رأي المعارضة المعروف لكن لا بد أن نشير إلى أن التحجج بالوضع الأمني له ما يبره، صحيح أن الإرهاب قد هزم وفقد الجزء الأكبر من قوته وخسر الغطاء الشعبي والسياسي الذي كان يتمتع به في بداية التسعينيات، لكن هذا لا يمنع من القول أيضا بأن الخطر لا يزال قائما والدليل على ذلك العودة الالفة للانتباه للعمليات الإرهابية خاصة في الأسابيع أو الأشهر الأخيرة، فالاستراتيجية الجديدة التي تعتمدها الجماعة السلفية بعد انضمامها للقاعدة منذ نهاية 2006 فتحت الملف الأمني على كل الاحتمالات، علما أن حماية الاستقرار عبر إجراءات استثنائية لم يعد يعبر عن حالة خاصة تقتصر على الديمقراطيات الفتية أو الأنظمة الشمولية، لقد تحولت إلى ظاهرة عالمية والدليل على ذلك التضييق الواضح على الحريات في أمريكا وأوروبا تحت نفس الذريعة أي مواجهة الخطر الإرهابي، حتى وإن لم تفرض حلة الطوارئ بشكل مباشر في هذه الدول.

الأفان يرد على الأممية المناهضة للتعذيب

"من يريد رفع حالة الطوارئ يخدم العمل الإجرامي للإرهاب"



الجزائر، لا تمس لا من قريب ولا من بعيد حقوق الإنسان والحريات وإنما هي إجراء يساعد على تقييد تحرك الإرهاب داخليا وخارجيا.

أكد حزب جبهة التحرير الوطني أمس موقفه الراض لرفع حالة الطوارئ، معتبرا إياه إجراء وقائي ضد الأعمال الإجرامية للإرهاب، وأشار إلى أن الداعين إلى رفع حالة الطوارئ إنما يعملون على فتح المجال على مصراعيه أمام تكثيف العمل الإجرامي ودعم وتسهيل تحرك الجماعات الإرهابية داخليا وخارجيا.

الوضع في الجزائر يختلف عنه في العديد من البلدان التي عرفت انتفاضات شعبية أو ثورات، حيث أنه يتعلق بأفة خطيرة وهي الإرهاب والتي إن ترك المجال مفتوحا أمامها، وبقيت تتحرك بكل حرية من دون اتخاذ إجراءات وقائية، فإنها تهدد الأمن العام والمجتمع برمته، مؤكدا أن حالة الطوارئ التي يتم العمل بها في

■ رابح/ش

● أوضح عضو أمانة الهيئة التنفيذية لحزب جبهة التحرير الوطني المكلف بالإعلام والاتصال السعيد بوحجة أمس في تصريح لـ"صوت الأحرار" على خلفية مطلب اللجنة الأممية المناهضة للتعذيب، برفع حالة الطوارئ في الجزائر أن

قال إن المؤتمر حرره من شروط معارضيه

أبو جرة يتوعد جماعة مناصرة ويصفهم بـ"المخزن"

رفض أمس أبو جرة سلطاني رئيس حركة مجتمع السلم الفصل في مسألة استقالته من الحكومة التي كانت محل خلاف في المؤتمر الرابع وكادت تعصف بأشغاله، وقال إن المؤتمر حرره من الشروط التي وضعها خصومه في الحركة، وأعاد في المقابل كل شخص إلى حجمه الطبيعي في إشارة واضحة منه لمنافسه الأسبق عبد المجيد مناصرة، كما توعد أبو جرة بفصل أنصار مناصرة من الحركة إذا تمادوا في تصريحاتهم الإعلامية.

■ سهام مسيعد

على عادته فضل أبو جرة سلطاني أمس المناورة في رده على أسئلة الصحفيين في أول ندوة صحفية يعدها بعد إعادة تزكيته على رأس حركة مجتمع السلم لعهد جديد، ورفض تقديم إجابة واضحة وشفافية لسؤال جوهرى يتعلق بمسيره في الحكومة، واكتفى بالقول إنه سيتفرغ لتسيير الحركة دون الجزم في قضية الاستقالة وهي الإجابة التي تحمل أكثر من قراءة وأكثر من تأويل، رغم أن القراءة الأقرب هي الاستقالة، قبل أن يتراجع في إجابته على سؤال آخر بالقول إن



المؤتمر الرابع قد حرره من الأغلال التي وضعتها في يديه لجنة التحضير للمؤتمر، وإنه تخلص من شرط الاستقالة من الحكومة مقابل الترشح لرئاسة الحركة، في إشارة واضحة منه إلى إمكانية احتفاظه بمنصبه الوزاري باعتبار أن المؤتمر فصل لصالحه، لكنه وعد في المقابل بالكشف عن المزيد في هذا الموضوع خلال الأيام القليلة المقبلة قائلا "ما يزال في جعبتي الكثير وسأكشف عن المزيد"، في المقابل نفى كل ما أكده محمد جمعة - الذي كان يشغل منصب الناطق الرسمي للحركة قبل المؤتمر - في تصريح صحفي أمس من أن أبو جرة سيستقيل من منصبه الوزاري، حيث أشار سلطاني إلى أن تصريحات جمعة تخصه وحده، وأنه لم يعد الناطق الرسمي باسم الحركة. وبالمناسبة أوضح أبو جرة سلطاني أن كل هياكل الحركة قد تم حلها بعد المؤتمر الرابع ومنها المجلس السياسي، مجلس التربية والدعوة، المجلس الاقتصادي، كما تمت مصادرة مجلة المختار، في انتظار إعادة تنصيب هياكل أخرى من قبل المفوضين بذلك وهم رئيس الحركة، ورئيس المجلس الشوري، ونائبه.

ومن جهة أخرى، حذر سلطاني كافة مناضلي الحركة وإطاراتها من التصريح خارج أوساط الحركة قائلا "سوف أتصدى لكل من يفتح فمه خارج أوساط الحركة" واصفا لجوء بعض المصريحين من أبناء الحركة إلى إخفاء أسمائهم في التصريحات التي يقدمونها بالتصرف الجبان. وفي سياق ذي صلة لم يتوان أبو جرة في وصف مناصرة وجماعته بالمخزن أو الديوان مؤكدا أن المؤتمر لم يحسم بخطبة جمعة، أو بتنازل فلان أو إعلان معلل ذلك بزيادة الضغط على المؤتمرين بعد تنازل مناصرة إثر بروز جناح ثالث، وقال أبو جرة إن المؤتمر أعاد كل واحد إلى حجمه الطبيعي، في إشارة منه إلى منافسه مناصرة، وأضاف أن أشغال المؤتمر انطلقت بمنطق مسح الطاولة، حيث مسح المؤتمر كل ما تم تحضيره للمؤتمر، لأنهم -حسب أبي جرة- أحسوا أن ما تم تحضيره لم يكن من أجلهم بل من أجل من وصفهم بالديوان والمخزن الذي يقصد به جماعة مناصرة واصفا إياها بالجماعة التي تريد الاستحواذ على الحركة.

أما عن مصير مناصرة فقد أكد سلطاني أنه ليست لديه أية تصفيات مع أي كان قائلا "لا تتصوروا أن تصدر عني حركة تصفية حساب مع أحد". وتوعد سلطاني أربعة أصناف بالفصل من الحركة، وهم المنفصلون عن قواعدهم، أولئك الذين يتحدثون خارج أطر الحركة، أصحاب البطولات الفردية، والغائبون عن الحركة الذين يتعاملون معها عن طريق المراسلة. كما أكد المتحدث من جهة أخرى أن تعديل الدستور أصبح من الأولويات وأن التغيير السياسي الذي تنادي به الحركة يشمل تعديل الدستور. وفي ختام الندوة الصحفية، قامت الابنة الصغرى للشايخ محفوظ نحناح رحمة الله بوضع برنوس أبيها على كتفي أبو جرة في سيناريو استعراضي لإضفاء مزيد من الشرعية على الرجل، رغم أن عائلة نحناح كانت في صف مناصرة عشية المؤتمر الرابع.

يهدف تعزيز التحكم في انجاز السكنات

موسى يعلن عن قانون جديد لتنظيم نشاطات مكاتب الدراسات



● سيتم إصدار قانون جديد للتحكم في انجاز السكنات حسيما أعلنه وزير السكن والعمارة نور الدين موسى أمس بوهران. ويهدف هذا القانون الجديد الموجود في طور الإعداد على مستوى الوزارة المعنية إلى دعم القوانين المعمول بها حاليا والمنظمة لنشاطات مكاتب الدراسات كما أشار إلى ذلك الوزير خلال ندوة صحفية نشطها على هامش الزيارة التفقدية التي قادته إلى ولاية وهران. كما تضمن هذه الوثيقة مستوى تأهيل مكاتب الدراسات وفرض معايير النوعية في انجاز المشاريع بمختلف القطاعات. للإشارة، قام نور الدين موسى رفقة وزير التعليم العالي والبحث العلمي رشيد حراوية بزيارة تفقدية لورشة انجاز القطب الجامعي الجديد بـ"دوار بلقايد" بولاية وهران.

نواب المجلس الشعبي الوطني يصادقون بالأغلبية على قانون تنقل الأجانب

إجراءات رديعية لمواجهة الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية

■ زرهوني يبحث اليوم مع ميشال آليوت قضايا الأمن والهجرة وتنقل الأشخاص

أكد وزير الداخلية والجماعات المحلية نور الدين يزيد زرهوني أمس أهمية مشروع القانون المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر الذي صادق عليه نواب المجلس الشعبي الوطني، في توفير آليات قانونية لإدارة والسلطات العمومية في محاربة الهجرة غير الشرعية وشبكات الجريمة المنظمة، وبخصوص الزيارة المرتقبة اليوم لوزيرة الداخلية الفرنسية ميشال آليوت ماري أجاب الوزير بأنها تندرج في إطار التعاون المشترك في القضايا ذات العلاقة بالأمن والحماية المدنية.

■ سميصة.ب

أوضح زرهوني في تصريح مقتضب للصحافة الوطنية على هامش جلسة المصادقة على مشروع القانون المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر، أن الزيارة المرتقبة اليوم لوزيرة الفرنسية ميشال آليوت ماري تكتسي طابعا عاديا في إطار علاقات التنسيق والتعاون بين الجزائر ووزراء الداخلية للدول المجاورة وكذا دول الضفة الأخرى للمتوسط، مشيرا إلى أن المباحثات بين الطرفين ستتركز حول جملة من القضايا ذات الاهتمام المشترك وفي مقدمتها القضايا المتعلقة بالأمن والحماية المدنية. وفي رده على سؤال يتعلق بدوافع الحكومة في مراجعة القانون المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر نفى الوزير أن يكون للأمر علاقة بمخاوف اتجاه الأجانب وإنما من واجب الدولة أن تنظم عملية الدخول



إلى أراضيها لتفادي خطر المجرمين من الأجانب وكذا مواجهة ظاهرة الإقامة غير الشرعية، وأبرز الوزير أن مشروع القانون يعطي الإدارة والسلطات العمومية الآليات الضرورية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، كما يمنحها صلاحيات أكبر لمكافحة شبكات الجريمة المنظمة. وكان نواب المجلس الشعبي الوطني صادقوا أمس على مشروع القانون بأغلبية الأصوات، فيما امتنع نواب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية عن التصويت، وقد أدخلت لجنة الشؤون القانونية على مشروع الحكومة 67 تعديلا 42 منها في التقرير التمهيدي و25 تعديلا آخر في التقرير التكميلي، أما التعديلات التي أدخلها النواب فيقدر بـ48 تعديلا وافقت اللجنة على 20 منها، فيما رفضت 28. ومن أهم الإجراءات الجديدة الواردة في مشروع القانون المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم فيها تحديد شروط منح التأشيرة

جعوب يؤكد التزام الحكومة بحماية القدرة الشرائية للمواطنين

استبعد خوصصة المؤسسات الاستراتيجية

استبعد وزير التجارة الهاشمي جعوب أمس أمام نواب الغرفة البرلمانية السفلى خوصصة المؤسسات العمومية الاستراتيجية وقال إن الملف غير مطروح نهائيا على طاولة الحكومة، مؤكدا في سياق آخر التزام الحكومة بحماية القدرة الشرائية للمواطنين من خلال إرساء قواعد المنافسة الشريفة في السوق الوطنية دون تمييز أو مفاضلة، مبرزا حرص الوزارة على ضمان استقلالية المجلس الوطني للمنافسة في تنظيم السوق وفتح الممارسات غير المشروعة.

■ سميصة.ب

وقم الممارسات غير المشروعة، وقال إن وزارة التجارة تتمتع بالصلاحيات الكافية للتدخل في حال وجود خلل بالسوق من أجل حماية المستهلك وقدرته الشرائية. أما أهم التغييرات التي جاء بها القانون الجديد للمنافسة فتتمثل في تحويل مجلس المنافسة الذي كان يخضع في السابق لسلطة رئاسة الحكومة إلى هيئة تتمتع بالخصخصة القانونية والاستقلالية المالية وتوضع لدى وزير التجارة مع تكليفها بمهمة ضبط السوق وتوسيع صلاحياته لتشمل على وجه الخصوص الصفقات العمومية. كما تتضمن هذه التعديلات كذلك تحديد نسبة 45 بالمائة من حصص



السوق كعتبة للوضعية المهمة الناتجة عن التجمعات الاقتصادية بدلا من نسبة 40 بالمائة المعمول بها سابقا وكذا تفادي حالات الاحتكار التي قد يستغلها المتعاملون الاقتصاديون للإضرار بالمواطنين والتكفل بمهمة ضبط السوق من قبل مجلس المنافسة قصد تحسين شروط تنظيم وتسيير شبكات التوزيع على مستوى السوق الوطنية، إضافة إلى تحسين العقوبات المالية المقررة من قبل

فيما أبدى الرئيس السنغالي استعداد له للتعاون

سعيد جنيت يباشر مهامه

على رأس مكتب الأمم المتحدة بداكار

أكد أمس الدبلوماسي الجزائري سعيد جنيت أنه قد تسلم رسميا مهامه كمندوب للأمم المتحدة لغرب إفريقيا ورئيسا لمكتب الأمم المتحدة في دكار، مضيفا أنه قد قام بزيارة ودية إلى الرئيس السنغالي عبد اللاي واد الذي عرض عليه دعمه ومساعدته لتحقيق مهامه الجديدة. واعتبر جنيت من جهة أخرى أن الرئيس وادي مقتنع بمعرفته الكاملة للمسائل الإفريقية، وهو ما سيسمح له بتقديم مساعدة أفضل للمنطقة. ■ سهام.م

من شأنه تقليص المتابعات القضائية ضد الصحفيين

بوكرزارة يدعو إلى بعث مجلس أخلاقيات المهنة

كشف عبد الرشيد بوكرزارة وزير الاتصال عن مشروع قانون جديد للإشهار قال إنه قيد التحضير وسيرى النور في القريب العاجل من أجل وضع حد للتجاوزات التي يعرفها سوق الإشهار في الجزائر، وبخصوص تحرير قطاع السمع البصري فقد أكد الوزير أن القرار مرتبط بتوفر الشروط الضرورية.

■ سميصة.ب



قال عبد الرشيد بوكرزارة لدى نزوله ضيفا على البرنامج الأسبوعي "منتدى التلفزيون" أول أمس إن العمل جار على مستوى ورشات متخصصة لإنضاج مشروع قانون للإشهار سيرى النور خلال الأسابيع القليلة المقبلة، وأضاف الوزير أن مجال الإشهار يحتوي على "فراغات" أثرت بشكل خطير على المشهد الإعلامي والثقافي في الجزائر، مشيرا إلى أن القانون المنتظر "سيتكفل بكل الفراغات والقضايا المتعلقة بهذا الميدان". كما أكد الوزير على صعيد آخر على أهمية إعادة بعث مجلس أخلاقيات مهنة الصحافة لكي يتولى تقييم الصحفي في حال ارتكابه لأخطاء، كما أشار إلى أن المجلس -الذي سيتكون من صحفيين مقتردين ومختصين- يقوم بمهمة "تصويب الصحفي وتقويمه لكي يستفيد من أخطائه، مرجعا الأخطاء المرتكبة إلى نقص التكوين وغياب الإطار المقوم.

وفي رده على سؤال حول إمكانية فتح المجال السعوي البصري أشار بوكرزارة إلى أن ذلك يمر على مراحل موحدا في هذا الصدد أن "أهم مرحلة" من مراحل الانفتاح تتمثل في وكالات الاتصال والإنتاج السعوي البصري الموجودة حاليا بكثرة ولديها تعاملات مع التلفزيون الجزائري. أما المرحلة الثانية - يضيف الوزير - فتتعلق "بتنوع المنتج السعوي البصري لتمكين المشاهد الجزائري من الاختيار الوطني وهو ما يتم عبر ترقية المحطات الجهوية وعبر انجاز القنوات الموضوعاتية، مشيرا إلى أنه عندما تكتمل هذه الشروط سيصبح من الضروري الذهاب إلى الانفتاح. وأضاف قائلا "إن الحكومة وفي إطار برنامجها الخاص بتطوير المجال السعوي تكثف حاليا في ورشات عمل على إنضاج قنوات متخصصة في مجالات الشباب والرياضة والثقافة والمعرفة والاقتصاد والشؤون الدينية". وبخصوص الصحف المتخصصة أكد الوزير أن قطاعه يوفر كل شروط دعم الصحافة بصفة عامة، مشيرا إلى أن الصحافة المتخصصة "تحتضن بتسهيلات، مستدلا في هذا الشأن بحصول 29 عنوانا متخصصا على الترخيص منذ شهر جويلية 2007. وعلى صعيد آخر ذكر الوزير أن البرنامج المقدم من طرف الحكومة للمجلس الشعبي الوطني بالنسبة لقطاع الاتصال يهدف أساسا لتمكين المواطن من حقه في الإعلام من خلال "ترقية ودعم الاتصال الجوّاري" عبر تأمين تغطية إعلامية لكافة أرجاء الوطن خاصة المناطق البعيدة والنائية. ويغرض تمكين المواطن من هذا الحق سيما المكتوب منه أشار بوكرزارة أن قطاعه اعتمد سياسة إعادة انتشار المطابع من أجل القضاء على صعوبات التوزيع بالنظر إلى شساعة التراب الوطني ومن ثمة تقريب المطابع من كل المناطق". وفي سياق منفصل أكد بوكرزارة أن المرسوم التنفيذي المحدد للنظام النوعي لعلاقات العمل المتعلقة بالصحافيين يعتبر "لبنة تضاف إلى الصرح المؤسساتي المنظم لعالم الإعلام والاتصال". وأشار الوزير في هذا الشأن إلى جملة من الحقوق تضمنها المرسوم لفائدة الصحفي على غرار حقه في بطاقة وطنية وحقه أيضا في الوصول إلى مصادر الخبر والتأمين الإضافي في حالة تغطيته لأحداث قد تشكل خطرا على حياته إلى جانب حقه في الحماية الاجتماعية.

وفي رده على سؤال متعلق بحرية الصحفي أوضح الوزير أن المرسوم المصادق عليه من طرف الحكومة مؤخرًا ينص على حق الصحفيين في "الحماية من العنف أو التعدي أو الضغط الممارس عليهم أثناء بحثهم على مصادر الخبر كما يمنحهم الحق في الامتناع على التوقيع على مقالاتهم إذا طرأ عليها تغييرا جذريا". وفي ذات السياق أشار بوكرزارة أن القطاع تحصل على الضوء الأخضر من طرف الحكومة من أجل مراجعة المنظومة القانونية للقطاع بما يضمن تحيينها وتحسينها وعصرنتها، مشيرا إلى أن الاختلالات التي تعاني منها المنظومة الإعلامية لا يكفيها مرسوم واحد. من جهة أخرى أكد بوكرزارة أن برامج القطاع يتضمن "إنجاز دار للتلفزيون خاصة بعد أن تم اختيار أرضية المشروع إلى جانب توسيع مقر الإذاعة الوطنية وإنجاز مقر لإذاعة القرآن الكريم وأخرى لوزارة الاتصال.

على هامش يوم دراسي حول الإعلام الوطني

حمراوي يكشف عن إنشاء قنوات موضوعاتية قريبا

● كشف حمراوي حبيب شوقي المدير العام للتلفزيون الجزائري على هامش يوم دراسي حول الإعلام الوطني نظم في إطار الاحتفال باليوم العالمي لحرية الصحافة وحرية التعبير عن مشروع إنشاء قنوات تلفزيونية متخصصة في الأفق القريب والتي من شأنها الاستجابة لمتطلبات الجماهير المتجددة والمتطورة، حيث نجد منها قناة للأمازيغية، قناة للاقتصاد والأعمال وقناة للشباب وأخرى جامعية، وغيرها من القنوات المتخصصة. أما في إطار التدعيم والتعاون في مجال التكوين، فقد أعرب حمراوي عن استعداده لاستقبال 40 طالبا من المعهد خلال الأيام القليلة حتى يتابعوا عن قرب عملية الإنتاج التلفزيوني، كما لقيت هذه المبادرة استحسان طلبة المعهد الذين كانت لهم الفرصة للقاء مسؤولي الأجهزة الإعلامية الكبرى ببلدنا.

■ س.باية

المتدخلون في ندوة "حرية الإعلام في الجزائر" يؤكدون:

"الصحفي بحاجة إلى تنظيم نقابي فعال يستوعب مطالبه وانشغالاته"

أكد المشاركون في الندوة التي نظمها منتدى النهضة للفكر الثقافي والسياسي أن غياب تنظيم نقابي فعال وصعوبة الحصول على المعلومة وغياب الإرادة السياسية في تحرير الإعلام من أهم المشاكل التي تواجه حرية التعبير في بلادنا، ودعا المتدخلون إلى ضرورة إيجاد حلول للمشاكل التي يتخبط فيها الصحفي الذي يعد همزة وصل بين القاعدة الاجتماعية والرأي السياسي.

■ عقيلة ر.

● أوضح رئيس منتدى النهضة للفكر الثقافي والسياسي عدة فلاح في أن الهدف من الندوة هو مناقشة موضوع حرية الإعلام في الجزائر من جوانبه المختلفة، واعتبر فلاح أن صعوبة الحصول على المعلومة التي يستوجب أن يطلع عليها الرأي العام من أهم المشاكل التي باتت تكتنف عمل الصحفي. أما الأمين العام لحركة النهضة فاتح ربيعي فأشار إلى أهمية فتح نقاش جدي حول موضوع حرية الإعلام للحديث عن الآفاق الموضوعية في مجال الصحافة، مذكرا بالتضحيات التي قدمها الصحفيون في سبيل الدفاع عن حقوقهم، حيث تعرض بعضهم إلى المحاكمة والتهديد، وأضاف ربيعي أن الجزائر ما زالت في خانة الدول التي تحتل المراتب الأولى في التضييق على الإعلام رغم أنها قطعت شوطا لا يستهان به وبخاصة في القطاع الخاص وأنه لا بد على السلطة أن تفتح باب التعدد أمام وسائل الإعلام الثقيلة.

وتحدثت المحامية فاطمة الزهراء بن براهيم التي اعتبرت الصحفي همزة وصل بين القاعدة الاجتماعية والرأي السياسي عن الجوانب القانونية في موضوع حرية الإعلام حيث أكدت أن الصحافة في الجزائر لم تعرف كيف تدافع عن حقوقها ولم تجد من يقف إلى جانبها معتبرة أنه من غير المعقول أن نتحدث عن قانون الصحفي بدل قانون الصحافة بمفهومها العام، ودعت المتحدثة إلى تطبيق المادة 144 من القانون بدل المادة 296، كما دعت إلى اعتماد مبدأ "الدفع بالحقيقة" والذي يتيح للصحفي هامش كبير من الحرية حيث لا يجوز للقاضي أو الرجل السياسي معاقبته طالما بحوزته المعلومات الدقيقة. وتحدث الإعلامي عبد العالي رزاق في مداخلة عن واقع حرية الإعلام قبل وبعد أحداث 11 سبتمبر حيث تغيرت الكثير من المعطيات والمفاهيم وأشار رزاق إلى المنافسة الشديدة التي أصبحت تشهدها الفضائيات العربية، وأشار رزاق إلى بعض المكاسب التي حققها قطاع الإعلام في بلادنا ومنها ارتفاع عدد الجرائد وحجم سحب البعض منها، وتأسف بالمقابل عن غياب المجلس الأعلى للإعلام والذي استطاع أن يأتي بأفكار جديدة في مجال الصحافة وربط الإعلامي أرزقي فراد حرية التعبير بالمشروع الديمقراطي مشيرا إلى غياب الإرادة السياسية في تحرير الإعلام، وتساءل فراد في هذا السياق عن جدوى إعطاء الكلمة في وسائل الإعلام لأناس لا علاقة لهم بالموضوع بدل فتح المناظر أمام النقابات الحرة التي تدافع عن حقوق الصحفيين وتعمل على تحقيق مطالبهم.

والي البويرة يكرم الأسرة الإعلامية

فتح الإذاعة المحلية قبل نهاية السنة

● بمناسبة إحياء اليوم العالمي لحرية الصحافة نظمت السلطات المحلية لولاية البويرة حفلا تكريما بدار الضيافة بعاصمة الولاية حضره والي الولاية عبد القادر فارسي، نواب بالرفقتين، أعضاء المجالس الشعبية المحلية، المديرين التنفيذيين، مراسل عدة صحف وإذاعات والمدعوين. وخلال هذه الوقفة التكريمية القى مدير الثقافة عومار رغال كلمة تحدث فيها عن أهمية إحياء هذا العيد السنوي للصحافة اعترافا بالمجهودات المبذولة على درب إعلام موضوعي شفاف يخدم المصلحة العليا للوطن والمواطن، إلى جانب كلمة ممثل وسائل الإعلام وبعض الصحفيين القدامى قبل أن تحال الكلمة إلى الوالي الذي تحدث عن دور الرجل الإعلامي في دفع عجلة التنمية الوطنية والمحلية الشاملة، مشيرا إلى أهم المكاسب التي تحققت على أرض الواقع آخرها القانون الخاص للصحافي مؤكدا أن الإذاعة المحلية لولاية البويرة ستشروع في بث برامجها نهاية السنة خدمة للإعلام الجوّاري البناء. أما عملية تكريم الأسرة الإعلامية فشملت وجهين إعلاميين فقدتهما الساحة خلال السنوات الأخيرة هما محمد عصماني الذي عمل صحافيا عبر عدة مؤسسات ومعروف بنشاطه بدءا بجريدة الشعب مروراً بأسبوعية أضواء، يومية شمس الوسط، كريستال وصولاً إلى مجلة الشاشة التي تصدر عن المؤسسة العمومية للتلفزيون بصفتها مدير تحريرها والذي توفي في حادث مرور بتاريخ 12/8/2001 بالأخصرية عن عمر يناهز 38 سنة تاركا وراءه زوجة وأربعة أبناء والمعروف بمقولته "قلم لا يخدم أمته قلم عاق". أما الصحفي الفقيه لخضر ركوش فتوفي يوم 21/03/2004 حيث سبق له وأن كان رئيس مكتب الإذاعة بالبويرة في بداية الستينات قبل أن يحال على التقاعد في بداية الثمانينات.

سيتم دراسة التقرير الذي أعدته نخبة حول حسابات الاتحاد

الجزائر تشارك في دورة المجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي

● يشارك وفد جزائري برئاسة الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية عبد القادر مساهل في الدورة الـ 11 غير العادية للمجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي التي ستعقد يومي الثلاثاء والأربعاء المقبلين بمدينة أروشا بتنزانيا. وفي هذا الصدد أكد بيان لوزارة الشؤون الخارجية أمس أن أشغال هذه الجلسات التي قررها رؤساء الدول خلال الدورة العادية الـ 10 لندوة الاتحاد الإفريقي التي انعقدت في جانفي المنصرم باديس أبابا ستتمحور حول دراسة التقرير الذي أعدته نخبة رفيعة المستوى بخصوص تدقيق حسابات الاتحاد الإفريقي. كما ستخصص هذه الدورة غير العادية لتسجيل "ملاحظات المفوضية حول هذا التقرير كذا تلك الخاصة بالأجهزة والهيئات الأخرى واللجان الاقتصادية الإقليمية قصد تدعيم الاتحاد الإفريقي حسب نفس المصدر.

■ خ.س

الاستيراد يكاف ملايين الدولارات دون خلق مناصب عمل

42.5 مليار دج سنويا لترقية التشغيل ومحاربة البطالة

شدد الطيب لوح وزير التشغيل والضمان الاجتماعي على التركيز على سياسة الاستثمار المولد لمناصب الشغل في مخطط ترقية التشغيل ومحاربة البطالة الذي رصد له الوزارة غلفا ماليا قدره 42.5 مليار دج سنويا، حيث أكد أن الاستثمارات المتواجدة بالجزائر لا تخلق مناصب الشغل بسبب اعتمادها على الاستيراد الذي يكلف ملايين الدولارات وهو ما يفشل سياسة الحكومة واستراتيجية وزارته في التشغيل، داعيا إلى تحويل الاستيراد إلى الصناعة المحلية.

وبخصوص المحور المتعلق بفئة الشباب، قال الوزير بأن المخطط يرتكز على آليتين أساسيتين، أما الآلية الأولى فتتعلق بإنشاء جهاز جديد "دعم الإدماج المهني" والذي صادق عليه رئيس الحكومة وسيصدر في الأيام القليلة المقبلة في الجريدة الرسمية، والثانية تخص الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب "أنساج" و "كنكك"، حيث أكد الوزير أن الجهاز الجديد موجه لثلاث فئات من الشباب وهم الجامعيين والتقنيين السامين، المتخرجين من الطور الثانوي والتكوين المهني، والفئة الأخيرة هم الشباب غير المتكويين والمؤهلين.

وأضاف الوزير أنه بالنسبة للجامعيين فسيستفيدون من عقد إدماج صاحبي الشهادات الذي يتم بموجب عقد بين الوكالة والمستخدم أو المؤسسة الاقتصادية، وسينصوبون هؤلاء خلال سنة حيث ستقدم الوزارة قسما من أجر العامل في السنة الأولى بـ 12 ألف دج، وفي حالة توظيفه بصفة دائمة من طرف المؤسسة يتواصل الدعم في السنة الثانية والثالثة بـ 10 آلاف و 8 آلاف دج على التوالي، كما أكد الوزير أنه ابتداء من اليوم ستظهر القائمة الخاصة بالعاطلين عن العمل الذين سيستفيدون من المخطط مع التركيز على الأحياء الشعبية والنائية، علما أن الإجراء يمس الفئتين المتبقيات مع اختلاف في مدة الدعم والتكاليف المالية.

أما فيما يتعلق بالآلية الثانية، فستعمل على خلق النشاطات لكل من "لانساج" و "كنكك"، حيث أوضح مسؤول القطاع أنه تم التطرق إلى العراقيل التي كان يواجهها الشباب في هذه الصيغة في السنوات الفارطة أهمها التمويل البنكي لمشاريع الشباب والتأخر في تسليم الملفات والموافقة على الطلبات من طرف البنوك، مؤكدا بأنه تم الاتفاق بعد الاجتماع الذي ضم المسؤولين على هذا الملف "الوزارة-البنك-الوكالة" على مدة الفصل في الملف التي لا تتجاوز 3 أشهر، اتخاذ قرار على أن تراقق "لانساج" المستفيد على مستوى البنوك، أما في حالة رفض الملف يعاد هذا الأخير إلى لجنة الانتقاء وتوجيه الشاب إلى التخصصات التي يمكن أن ينجح فيها، كما يجب على البنك تقديم الأسباب الحقيقية حول رفضها للطلبات.



■ محمد سعيدي

● أكد أمس الطيب لوح خلال إشرافه على التجمع الجهوي الأول لمدراء التشغيل لولايات الوسط بمقر وزارة العمل والضمان الاجتماعي، أن اهتمام وزارته في الوقت الحالي تطبيق المخطط الجديد الخاص بترقية التشغيل ومحاربة البطالة من خلال الاعتماد على القطاع الاقتصادي والتركيز على السياسة العامة للحكومة التي تعتمد على هذا القطاع خاصة الاستثمار المولد لمناصب العمل، حيث أوضح الوزير أن المؤسسات الاقتصادية التي تشغل عددا من الشباب البطال تستفيد من تحفيزات مادية، وذكر لوح بأنه من بين هذه التحفيزات التخفيض من نسبة الاشتراكات من حصة المستخدم في صندوق الضمان الاجتماعي التي تتراوح ما بين 28 و 36%، وكذا تخفيض الضريبة على الدخل لتشجيع المؤسسات على استقطاب الشباب البطال خاصة فئة الجامعيين.

وفي ذات السياق، انتقد وزير العمل الاستثمارات الأجنبية المتواجدة بالجزائر التي توفر مناصب الشغل، مستدلا باستيراد السيارات التي تمثل أكثر من مليار أورو سنويا في الوقت الذي يمكن خلق مصانع لقطع الغيار أو تركيب السيارات مما يساهم في تقليص نسبة البطالة وفتح مناصب جديدة للشباب البطال، وأضاف الوزير بأن تكلفة الدواء تقدر بـ 1.3 مليار أورو سنويا ولم يخلق أي منصب جديد مقارنة بحجم هذا المبلغ، داعيا إلى تحويل الاستثمار إلى الصناعة في الوطن.

وأوضح مسؤول القطاع بأن الاستراتيجية التي تنوي الوزارة تطبيقها ستساهم في تكوين الشباب البطال حتى يكونوا مؤهلين حسب المناصب الموجودة وتطبيق المخطط الجديد على المستوى المحلي من خلال إجراءات براغماتية عملية واضحة، مضيفا بخصوص الاستثمار المولد لمناصب العمل أن الدولة تتكفل بـ 60% من الأجر بالنسبة للمتكويين داخل المواقع في فترة لا تتعدى 6 أشهر، علما عن إنشاء لجنة وطنية للتشغيل يترأسها عبد العزيز بلخادم رئيس الحكومة وتضم وزراء

شهر جوان المقبل.

في زيارة تفتيشية برفقة وزير السكن لمشروع القطب الجامعي بوهران

حراوية يهدد بإقصاء مكاتب الدراسات من المناقصات الوطنية

خصوصا وأن نفس الملاحظات تم توجيهها للمكاتب المذكورة في آخر زيارة لحراوية لوهران، لكنها لم تؤخذ بعين الاعتبار، وأكد من خلال ذلك على ضرورة مراعاة الطابع الجمالي للهياكل الجامعية قائلا "لا بد أن تعبر عن حضارة البلد"، ليضيف أن معركة الوزارة المقبلة ليست مع عدد المقاعد البيداغوجية مع بداية كل موسم جامعي لأن مشاكل الاكتظاظ لم تعد مطروحة بحدّة، وإنما مع نوعية إنجاز المؤسسات والهيكل.

وزير السكن والعمران السيد نور الدين موسى من جانبه، استنكر للعيوب التي اكتشفت في طريقة الإنجاز، ووجه تعليمات لمديرية السكن والتجهيز لتدارك هذه النقائص، معتبرا أن التأخر الذي عرفه المشروع في انطلاقته، مرده إلى اختيار الأرضية المناسبة ومكاتب الدراسات مثلما يجري الشأن بالنسبة لمشروع إنجاز هياكل ذات 10 آلاف مقعد بيداغوجي خاصة بكلية الطب. للإشارة فإن مشروع القطب الجامعي بدوار بلقايد خصص له مبلغ ضخم قدره 2000 مليار سنتيم، ومن المنتظر أن تنطلق الأشغال لإنجاز 12 ألف مقعد بيداغوجي و 5 آلاف سرير، الأسبوع المقبل، فيما انتهت الدراسة التقنية فيما يتعلق بـ 10 آلاف مقعد بيداغوجي.



ستحور نحو مع نهاية سنة 2009 وهي الأجل المحددة لاستلام المشروع، بينما يخص الشطر الأول كليتي الحقوق والعلوم السياسية وعلوم الأرض وتهيئة الإقليم، ونظرا لجملة النقائص التي حمل الوزير مسؤوليتها لمكاتب الدراسات المشرفة على الإنجاز، أطلق تهديدات بإقصاء هذه الأخيرة من جميع المناقصات الوطنية الخاصة بمشاريع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي كما طلب من والي الولاية الإشراف على إنجازاتها ومتابعتها واتخاذ إجراءات عقابية ضدها في حال تسجيل المزيد من هذه العيوب،

أبدي أمس، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، رشيد حراوية، استيائه من التأخر في نسبة الإنجاز بمشروع القطب الجامعي بدوار بلقايد بوهران المخصص لاستيعاب 32 ألف مقعد بيداغوجي، معربا عن سخطه لجملة من العيوب، أطلق على إثرها تهديدات بإقصاء مكاتب الدراسات من المناقصات الوطنية الخاصة بالوزارة.

■ ب. فيصل

● خلال معينته لمشروع القطب الجامعي كأحد أهم المشاريع المعول عليها لتحسين وضعية قطاع التعليم العالي بوهران، بدأ حراوية غير راضيا عن الطريقة التي تمت بها إنجاز الهياكل الجامعية فضلا عن التأخر في الإنجاز، إذ سلطت زيارة وزير التعليم العالي التفتيشية، الضوء على هياكل تستوعب 6 آلاف مقعد بيداغوجي و 5 آلاف سرير، ينتظر أن تسلم في شهر سبتمبر المقبل، وذلك من مجموع 32 ألف مقعد بيداغوجي على مساحة حوالي 180 هكتار، حيث يعد هذا القطب الجامعي على قدر من الأهمية إذ تم تخصيصها لاحتواء 7 كليات

بعد أكثر من شهر عن مؤتمر المركزية النقابية

تأخر عقد اجتماع اللجنة التنفيذية يقلق الإطارات النقابية

أكد أمس المكلف بالاتصال على مستوى الاتحاد العام لـ "ع ج"، رشيد آيت علي، أنه لم يتم بعد تحديد تاريخ عقد اجتماع اللجنة التنفيذية موضحاً أن إعلام الصحافة الوطنية سيكون مباشرة بعد إقرار ذلك من قبل الأمين العام عبد المجيد سيدي السعيد، في هذا السياق، أبدى عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية قلقهم تجاه هذا التأخر الذي طال سيما وأنه لم يحدث في المؤتمرات الوطنية السابقة، ناهيك عن كون المستجدات التي تشهدها الساحة الاجتماعية تستدعي الإسراع في تنصيب القيادة الوطنية.

■ ف.بعيط

● حسب بعض أعضاء اللجنة التنفيذية الذين تحدثوا إلينا أمس، فإن تأخر الأمين العام عبد المجيد سيدي السعيد في تحديد تاريخ عقد اجتماع اللجنة التنفيذية التي يعود لها قرار الفصل النهائي في قائمة أعضاء الأمانة الوطنية، قد بدأ فعلاً يُلْقِي الإطارات النقابية سيما وأن مثل هذه الظروف تُساعد بشكل مباشر على رواج الإشاعات ناهيك عن كون المرحلة تتطلب وجود قيادة نقابية باعتبار أن الساحة الاجتماعية في حاجة ماسة إلى ذلك.

واختلفت آراء هؤلاء، حول أسباب تواصل هذا التأخر، فمنهم من يؤكد أن الاجتماع كان مقرراً عقده نهاية الشهر الماضي لكن التحضيرات الخاصة بذكرى عيد العمال تسببت في التأجيل وأن سيدي السعيد سيعلم عن التاريخ قبل نهاية الأسبوع الجاري، فيما يذهب البعض إلى التأكيد بأنه لم يتم لغاية الآن إيجاد الصيغة الأمثل لتجاوز قضية منصب الأمين العام المساعد الذي صادق عليه المؤتمرون، هذا في الوقت الذي راجت مؤخراً بعض الإشاعات حول إمكانية اللجوء إلى خيار تعيين الأمناء الوطنيين بدل انتخابهم، وهو ما تداولته بعض الجرائد الوطنية.

وكانت مصادر مقربة من الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين، أكدت لنا قبل حوالي أسبوع أن هذا الأخير سيعلن عن الاجتماع مباشرة بعد عيد العمال الذي يصادف



أول ماي من كل سنة، وقد استغل سيدي السعيد من جهته هذه الفرصة خلال إشرافه على الاحتفالات التي احتضنتها ولاية قسنطينة ليوحه عدة رسائل مفادها أن "عصر الزعامية والحسابات داخل الاتحاد قد ولى نهائياً، ومحذراً في الوقت نفسه من أسماهم بـ الذين اختاروا السباحة ضد التيار"، فهم، حسب، "غير مرحب بهم في المركزية النقابية"، كما أكد في المقابل أن النقابيين داخل الاتحاد العام للعمال الجزائريين متماسكين فيما بينهم

بهدف تجسيد مخطط النوعية والجودة السياحية بالجزائر

50 مفتشا رئيسيا يؤدون اليمين

قام أمس 50 مفتشا رئيسيا في السياحة بأداء اليمين وذلك بعد دورة تكوينية أشرفت عليها وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة ليصبح بذلك عددهم يقدر بـ 168 مفتش رئيسي، وفي هذا الشأن أعلن الوزير رحمان أن هذه الدفعة تأتي لتدعم مسار تجسيد مخطط الجودة والنوعية للسياحة الجزائرية.

■ ع.دليل

● أشرف أمس وزير تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة شريف رحمان على حفل أداء اليمين من طرف 50 مفتشا رئيسيا وقد أكد في كلمته بالمناسبة أن هذه الفئة لها دور حاسم في تقييم وإعادة بناء وترسيخ القطاع السياحي من خلال تقديم المساندة للفاعلين في الميدان، وأضاف أن المفتش يوجد أمام خيارين يتمثلان في متابعة ومرعاة القضايا المادية، إلى جانب البعد الجديد المتمثل في النوعية والجودة في الاستقبال والتعامل مع الزبائن، وذكر رحمان أن تأدية اليمين من طرف الدفعة الجديدة

اللجنة الوطنية لمدارس السياحة تخير وزارة النقل

"إما تلبية المطالب أو التوقف عن العمل"

دعت اللجنة الوطنية لمدارس تعليم السياحة وزير النقل محمد مغلاوي إلي التعاطي بشكل جيد و إيجابي مع مطالب أصحاب مدارس السياحة مهديين بالتوقف عن العمل في حالة رفض مطالبهم بعد لقاء المسؤولين بوزارة النقل في 12 ماي المقبل.

مراكز الامتحان وانعدام الوسائل البيداغوجية من أدوات ووسائل التعليم .

وفي انتظار عقد لقاء بين اللجنة الوطنية لمدارس السياحة ومدير حركة المرور بوزارة النقل في 12 ماي المقبل أصدرت اللجنة أمس لائحة عامة تضمنت عدد من المطالب التي تقدمها الوزارة وتم مناقشتها الخميس الماضي في اجتماع طارئ للجنة الوطنية لمدارس السياحة بمقر الإتحاد العام للتجار والحرفيين الجزائريين بالعاصمة. منها إلغاء مدة 30 يوما لإجراء الامتحان للمتربص، إعادة

■ فوزي أمين

● أعابت اللجنة الوطنية لمدارس السياحة على مسؤولي قطاع النقل عدم إشرافهم في القرارات التي تنظم مهنة أصحاب مدارس السياحة والنتيجة استئثار الفوضى و حدوث خلط في منهجية التعليم في ظل منشور وزاري ينظم المهنة صادر في 15 سبتمبر 1979 إلى جانب غياب

رئيس المجلس الشعبي الولائي للشاف

يوكد في ندوة صحفية

"الصراعات تعيق

عمل لجنة البناء الجاهز"

نشط صباح أمس رئيس المجلس الشعبي الولائي بالشلف ندوة صحفية حول سير عمل اللجنة التي نصيها الوزير المكلف بالجماعات المحلية دحو ولد قابلية في 29 أبريل الفارط، وعرض العراقيل التي تواجهها.

● وأشار المتحدث وهو رئيس اللجنة إلى أن رئيس التنسيقية الولائية للبناء الجاهز محمد يعقوبي بعث برسالة إلى الوزير مقترحا فيها إنشاء لجنة موازية تتكون من 60 شخصا ينتقلون كلهم إلى العاصمة لحضور الاجتماع الخاص بهذه القضية ومناقشة الحلول الممكنة لوضعية السكنات الجاهزة مع الحكومة، إلا أن هذه المراسلة قوبلت بالرفض التام من قبل الوزير الذي أكد أن اللجنة التي نصيها ستبقى الوحيدة المكلفة بالعملية المذكورة، علما أنها تتكون من رئيس المجلس الشعبي الولائي، الأمين العام للولاية، رئيس كل من بلدية الشلف والشطية، نائبين في البرلمان، رئيس التنسيقية الولائية و3 أعضاء منها.

ونشير أيضا حسب ما أكده منشط الندوة الصحفية إلى أن السيد محمد يعقوبي لم يحضر أي اجتماع للجنة، مما أعاق عملها وتقدمها في هذا المجال، و في حالة ما تحقق اتفاق فإن المشكل سيحل في خضم شهرين، يضيف السيد مومنة، كما سيؤخذ الأفراد المتزوجون بعين الاعتبار، إذ ستتم دراسة إمكانية استفادتهم من سكنات اجتماعية، كما تهتم اللجنة بطريقة الإعانة المالية للمتكويين وضرورة معاملة كل من الملاك والمستأجر على نفس النحو، ويضيف رئيس اللجنة أنه من الضروري جدا اتباع نموذج واحد في البناء لإضفاء جمالية على البيئة.

من جهته رئيس التنسيقية الولائية للسكنات الجاهزة أصدر بيانا يوم أمس السبت يطالب فيه الإفراج عن الأشخاص الذين تم توقيفهم خلال الأحداث الأخيرة، مهددا بتنظيم مسيرة أخرى في حالة رفض السلطات المحلية هذا الطلب، علمنا أن أكثر من 70 شخصا سيمثلون اليوم الإثنين أمام العدالة بسبب المشاركة في أعمال التخريب والكسر، كما ترفض التنسيقية من خلال البيان التشكيلة التي تتكون منها اللجنة المنصبة مؤخرا. ومع استمرار هذه الصراعات بين الطرفين، فإن الحلول السلمية تبقى مرهونة بتحقيق جو من الاتفاق حول المشكل.

■ نوال علوش

نشاط فرق الرقابة وقمع الغش

خلال الشهر الأخير بالبويرة

غلق 18 محلا تجاريا

وإحالة 162 ملف

على العدالة

● سجلت فرق الرقابة وقمع الغش التابعة لمديرية التجارة لولاية البويرة 78 تدخلا خلال الشهر الأخير أسفرت عن إحالة 162 ملف على العدالة، وغلق 18 محلا تجاريا وحجز مواد غذائية وأجهزة كهربائية قدرتها بحوالي ستة ملايين سنتيم. ففي مجال مراقبة النوعية تم تسجيل 34 مخالفة وغلق ستة محلات تجارية وحجز 986 لتر من المشروبات و32 كلغ من البسكويت و95 كلغ من اللحوم الحمراء والبيضاء وتمثلت المخالفات في نقص النظافة، غياب الوسم، غياب شهادة الضمان بيع مواد غير صالحة للاستهلاك منتبهة الصلاحية، في حين تم تسجيل 128 مخالفة في مجال مراقبة الممارسة التجارية وإحالتها على العدالة وغلق 12 محلا تجاريا لعدة مخالفات أهمها غياب السجل التجاري.. الخ.

■ بوعلام،ع

وليس هناك أي خلافات.

كما تختلف المعلومات التي تدور في الكواليس حول أعضاء الأمانة الوطنية الذين ستنخبهم اللجنة التنفيذية، فهناك من يتحدث عن ارتقاب بقاء جل الأعضاء مع إجراء تغيير بسيط يمس 3 أعضاء فيما يتحدث البعض الآخر عن تغيير أكثر من 50 بالمئة من الأعضاء مع بقاء كل من علي مرابط، صالح جنوحات، مالكي، عجايبي وبين ميهوب، ويتم حاليا تداول أسماء كل من إبراهيم جبار الأمين العام للاتحاد الولائي لبلعباس وحمارنية، الأمين الولائي لاتحاد عنابة وكذا الأمين العام للاتحاد ولاية ورقلة، إضافة إلى محمد أقيني الأمين العام لغدرالية مواد البناء، كي تكون في تشكيلة الأمانة الوطنية الجديدة.

ويعتبر سيدي السعيد حاليا هو القائد الوحيد للمنظمة وهو الناطق الرسمي لها، مع العلم أن عددا من الأمناء الوطنيين السابقين لازالوا يلتحقون بمكاتبتهم داخل مقر الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

جدير بالذكر هنا، أن عشرات النقابيين التابعين للاتحادات المحلية لولاية الجزائر العاصمة بما فيهم الأمناء العاميين لهذه الاتحادات كانوا توجهوا منذ حوالي 20 يوما إلى مقر المركزية النقابية للاتقاء بالأمين العام عبد المجيد سيدي السعيد والتأكيد له أنهم يساندوه وليسوا ضده عكس ما يتداول، وهي خطوة جاءت بعدما تحدثت عدة أوساط أن أعضاء اللجنة التنفيذية المنتخبين عن ولاية الجزائر يعملون ضد سيدي السعيد.

إلى أهمية إعطاء العامل البشري ما يستحق ليكون عنصرا فاعلا في سوق السياحة التي أصبحت مفتوحة أكثر. بخصوص مخطط الجودة والامتياز، فقد أوضح أن معالمه ستعرف بشكل جيد خلال الأسابيع القادمة. وفي ذات السياق ألح على ضرورة إيجاد شبكة وطنية للفنادق ووكالات السياحة والأسفار وغيرها من خلال نظرة قال أنها تكون شاملة، ممكن الترويج لوجهة الجزائر السياحية وفق القواعد المعمول بها دوليا.

وذهب شريف رحمان من جانب آخر في تحليل الوضع القائم على المستوى الدولي وعلاقته بالوضع الداخلي الداعي إلى إيجاد بدائل للأزمات المتتالية التي يشهدها العالم، حيث اعتبر أن الأمر يدعو إلى التفكير في اقتصاديات بديلة مثل الفلاحة والصناعة وكذا السياحة، وأضاف مؤكدا أنه لا توجد سياحة بدون امتياز ولا بدون نوعية وقبل ذلك أشار إلى أن العالم دخل مرحلة جديدة من الأزمات أهمها الأزمة النقدية وأزمة الطاقة إلى جانب الأزمة الاقتصادية وكذا أزمة المناخ والأزمة الغذائية.

النظر في المنشور الوزاري الصادر في 1979 والمطالبة بإلغاء الحصول على رخصة السياحة عن طريق المسابقة الحرة كما تضمنت لائحة اللجنة إعادة النظر في قضية رخص السياحة ذات بايين وكذا منح المدارس حق تعليم سياحة الدرجات وفق القانون. ولعل أهم مطلب هو إلغاء القرار الذي فرضته مؤخرا وزارة النقل والمتمثل في ترك المتربص بمفرده قيادة السيارة وما يحمل ذلك من مخاطر على حياة المترشح وسيارة مدرسة السياحة.

وقال أودية أحمد زين الدين رئيس اللجنة الوطنية لمدارس السياحة في تصريح لـ "صوت الأحرار" بأن الوزارة مجبرة على تلبية مطالبنا وإلا سيتوقف أصحاب أزيد من 4500 مدرسة سياحة عن العمل في كل ولايات الوطن مكريهين إلى غاية إيجاد حل مناسب لهذه المهنة التي تبحث عن الاستقرار.

سجلات 977 قتيل خلال الثلاثي الأول لـ 2008

الجزائر تحتل المرتبة الأولى عربيا والثالثة عالميا في حوادث المرور

أكد بوطالبي مدير المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرق أن حوادث المرور على المستوى الوطني قد عرفت ارتفاعا رهيبا خلال الثلاثي الأول من السنة الجارية مقارنة بنفس الفترة من السنة الفارطة، حيث تم تسجيل 8748 حادث خلف 977 قتيل و13611 جريح، لتحتل الجزائر بذلك المرتبة الأولى عربيا والثالثة عالميا.

راضية.ل

● جاء هذا خلال الندوة الصحفية التي عقدها المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرق بدار الصحافة طاهر جاووت بمناسبة إحياء الأسبوع العربي للمرور الذي أعلن انطلاقه أمس والذي سيدوم إلى غاية الـ 29 من الشهر الجاري، حيث كشف مدير المركز عن مجموع عدد حوادث المرور بالمناطق الريفية والحضرية، إذ بلغ العدد الإجمالي بالمنطقة الحضرية 3995 حادث و4757 حادث بالمنطقة الريفية، أما فيما يخص عدد القتلى سجل بالمنطقة الحضرية 179 شخص و798 قتيل بالمنطقة الريفية، في حين بلغ عدد الجرحى 4670 جريح بالمنطقة الحضرية و9141 جريح بالمنطقة الريفية، موضحا أن نسبة حوادث المرور قد ارتفعت بشكل محسوس خلال الثلاثي الأول من السنة الجارية، مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية بـ 04.27% حيث سجلت 3560 حادث مرور، أما نسبة الجرحى فقد ارتفعت بـ 10.33% أي بتسجيل 1293 جريح، وبخصوص نسبة القتلى فقد



قدرت بـ 13.47% أي بزيادة 116 شخص، وحسب نفس المصدر فإن أسباب ارتفاع حوادث المرور على المستوى الوطني خلال الثلاثي الأول تعود إلى العامل البشري بنسبة 90.6% والنسب المتبقية 4.59% تعود إلى حالة المركبة و4.79% إلى حالة المحيط، كما أشار المسؤول إلى ارتفاع حظيرة المركبات بـ 5 ملايين و500 ألف سيارة، وهو ما ساهم بدوره في تسجيل حوادث المرور، ضف إلى

أكدوا أن 200 ألف شركة وطنية مقصاة من إنجازها

المقاولون الجزائريون يشتكون احتكار المؤسسات الأجنبية للمشاريع

كشف دنوني رئيس الإتحاد العام للمقاولين الجزائريين أن أكثر من 200 ألف شركة وطنية مقصاة تماما من تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، واشتكي ممثل المقاولين الجزائريين من تشجيع قانون الصفقات العمومية على احتكار الشركات الأجنبية لانجاز مشاريع البنية التحتية المطروحة في السوق الوطنية.

ليلي.س

● دعا أمس رئيس الإتحاد العام للمقاولين الجزائريين إلى الإسراع في تعديل قانون الصفقات العمومية وإنهاء احتكار الشركات الأجنبية لإنجاز المشاريع العمومية الكبرى المطروحة في السوق في إطار مختلف المخططات التنموية المدرجة ضمن برنامج رئيس الجمهورية، شخص عبد المجيد دنوني رئيس الإتحاد العام للمقاولين الجزائريين في تصريح للقناة الإذاعية الثالثة مواطن الضعف والنقصان الموجودة القانون منظم للصفقات العمومية الساري منذ 2002، موضحا أن بنود هذا القانون تمنح الأولوية للشركات الأجنبية على حساب الوطنية بالنسبة لمعايير دخول المناقصات وشروط انجاز المشاريع، وهو ما يفرض حسب المتحدث منافسة غير شريفة بين الشركات. وأوضح رئيس الإتحاد العام للمقاولين الجزائريين أنه

من بين 240 ألف شركة وطنية مسجلة في السجل التجاري 30 ألف فقط تستفيد من إنجاز المشاريع المدرجة ضمن برنامج رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، فيما تبقى أكثر من 200 ألف شركة مقاولات وطنية مقصية من المنافسة على إنجاز المشاريع المدرجة في برنامج رئيس الجمهورية إلى جانب الشركات الأجنبية. وحسب ذات المسؤول فإن شركات الأشغال العمومية والمقاولين الوطنيين المختصين في مجال البناء هم الأكثر عرضة للمنافسة غير الشريفة مع الشركات الأجنبية المستفيد الأول من إنجاز المشاريع الكبرى والإستراتيجية في الجزائر، بسبب القيود المفروضة عليهم والمنصوص عليها في القانون المنظم للصفقات والتي تلزم الشركات الوطنية بدفع مبلغ تأمين محدد قانونيا بنسبة واحد بالمائة من قيمة المشروع المطروح في المناقصات، وأضاف المتحدث في سياق طرحه لهذا الشرط، أن القانون يقضي باحتفاظ الإدارة العمومية بقيمة التأمين المدفوع مدة

المدية

عودة الاحتجاجات إلى قصر البخاري

● بعد الهدوء الذي شهدته مدينة قصر البخاري، 70 كم جنوبي المدينة، يوم أول أمس تجددت مساء أمس الأحد، الاحتجاجات وأعمال شغب قام بها العشرات من الشباب الغاضبين دخلوا في مواجهات مع أفراد الشرطة بعدما أمطروا محكمة قصر البخاري بوابل من الحجارة وحاولوا إحراقها باستعمال العجلات المطاطية، وذلك احتجاجا على قرار وكيل الجمهورية بحجز 26 شخصا من بين الشباب الذين تم توقيفهم يوم الجمعة الماضي، مما استدعى استعمال القنابل المسيلة للدُموع وخرابيم المياه لتفريق المتجمهرين، حيث شلت المدينة بعدما أغلقت كل المحلات أبوابها وتوقفت حركة المرور، ليبقى الحي مكهربا إلى غاية تقديم الموقوفين أمام قاضي التحقيق في انتظار محاكمتهم. ويذكر أن قوات مكافحة الشغب أوقفت، حسب مصدر أمني مطلع، أكثر من 80 شخصا أثناء المواجهات التي كانت شوارع وسط مدينة قصر البخاري يوم الجمعة مسرحا لها، تم إطلاق سراح أغلبهم كونهم من القصر، فيما أصيب عشرات الأشخاص بجروح من

احتجاجا على التأخر المسجل في إنجازها

إعتصام المستفيدين من 240

مسكن إجتماعي تساهمي بتيزي وزو

● تجمع صبيحة أمس أمام الوكالة العقارية المحلية لنزاع بن خدة 240 مستفيد من السكنات الإجتماعية التساهمية احتجاجا عن التأخر المسجل من طرف الوكالة في إنجاز هذا المشروع الذي انطلقت أشغال إنجازها سنة 2003 وكان من المنتظر أن يتم إنجازها في مدة لا تتجاوز 24 شهرا، لكن تلك المدة لم يتم احترامها ولحد الآن لم تكتمل أشغال إنجاز هذه السكنات التي أختيرت لها أرضية لاستقبالها بحي التوارس ببلدية نزاع بن خدة، حيث طالب أمس المستفيدون من مدير الوكالة بتسليم السكنات التي اكتملت أشغال الإنجاز بها رغم أن عددها لا يتجاوز 40 مسكن حيث أن المدير إستجاب لمطلب المستفيدين ووعدهم بتسليم السكنات.

■ تنهتان.أ

تيزي وزو

القضاء على إرهابي برجاونة

● أفاد مصدر مطلع لـ "صوت الأحرار"، أن أفراد الحرس البلدي التابعة لقرية الرجاونة التابعة إداريا لبلدية تيزي وزو، الكائنة على بعد 5 كلم من مقر عاصمة الولاية تيزي وزو، تمكنت مساء أول أمس، على الساعة السادسة مساء، من القضاء على إرهابي على مستوى حاجز أمنها الدائم الذي تقوم به بالقرية، حيث تمكنت ذات العناصر وحسب مصدرنا، من استرجاع قطعة سلاح وكمية من الأقراص المهلوسة التي كانت بحوزة الإرهابي الذي كان من المفروض أن يتجه لغاية الرجاونة، والتي كانت في العديد من الأحيان محل عمليات تمشيط من طرف عناصر الجيش الوطني الشعبي، لإحتمال وجود جماعة إرهابية تنشط بها، وقد تم نقل جثة الإرهابي إلى مستشفى نذير محمد بتيزي وزو.

مصالح الدرك فتحت تحقيقا في القضية

انتحاران في يوم واحد بمستغانم

● عاش سكان بلديتي وادي الخير ومنصورة بولاية مستغانم حالة من الرعب والقلق مساء أمس على وقع حالتي انتحار، إذ ببلدية وادي الخير أقدم المدعو (ق.ح) 46 سنة على وضع حد لحياته وهذا بعدما شنق نفسه بحبل. الضحية وحسب المعلومات المتوفرة فإن الضحية متزوج وأب لـ 6 أولاد كان يعاني من اضطرابات نفسية. كما سجلت بلدية منصوره نفس العملية حيث وضع شاب حدا لحياته (21 سنة) وذلك بسبب مشاكل عائلية. مصالح الدرك الوطني لولاية مستغانم وفور وقوع الحادثين فتحت تحقيقا لمعرفة أسباب الانتحار.

■ مناد.م

عثر على جثته بمحطة القطار ببرج المنايل

انتحار شاب

● شهدت بلدية برج منايل بولاية بومرداس، الثلاثاء الفارط، انتحار شاب لا يتعدى سنه التاسعة عشر، حيث عثر على جثته بمحطة القطار. وقد أسفرت النتائج الأولية للتحقيق الشرعي أن الشاب تناول أحد أنواع المبيدات الفلاحية السامة. إلى حد الساعة، لم يحدد بعد سبب إقدام الشاب "يونس" على فعلته هذه، غير أن بعض المصادر أكدت لنا أن مافعله جاء بعد تفكير وصراع طويل مع الحياة التي أصبح من الصعب في نظره الإستمرار فيها. عائلته تلقت خبر انتحاره بعد أن ذهب أخوه إلى مركز الشرطة لتبليغ عن غيابه عن البيت، والذي دام لمدة يومين، فإذا به يتعرف على جثة أخيه التي عثر عليها بمحطة القطار بعد يومين من مفارقتها الحياة. وحسب تصريحات عائلته، فإن الشاب "يونس" متحصل على شهادة البكالوريا العام الماضي، وكان ذو تحصيل دراسي جيد طوال سنواته الدراسية، إلا أنه في السنة الأخيرة، قام بتجديد دراسته الجامعية لأسباب تبقى مجهولة، كما ذكرت أم الشاب أنه كان يردد كلمة "الانتحار" يوميا ويطلب منها أن لا تبكي ولا تحزن في حالة وفاته، إذ مضيفة أنه كان يعيش حالة نفسية مضطربة خلال الأيام الأخيرة، إذ كان ينغرد بنفسه مطولا ولا يدخل البيت إلا نادرا ولا يكلم أحدا، وهي الحالة التي استمر عليها عدة شهور إلى أن وضع حدا لحياته.

■ ملكية قوبلاجي

ميلة

وفاة ثلاثة أشخاص وإصابة 14

آخرين بجروح في حادث مرور

● لقي ثلاثة (3) أشخاص حتفهم وأصيب 14 آخرون بجروح في حادث مرور وقع أمس على الطريق الوطني رقم 79 على مستوى ملتقى الطرق بسبدي خليفة بولاية ميلة حسب ما علم من مصالح الحماية المدنية. وتسبب في هذا الحادث الأليم شاحنة نصف مقطورة عندما فقد سائقها السيطرة على المكابح عند منحدر الطريق لتصلطم بشاحنة أخرى وبـ 5 سيارات وحافلة صغيرة لنقل المسافرين حسب ما أكده نفس المصدر. وأضافت مصالح الحماية المدنية أن الجرحى تم نقلهم إلى مستشفى ميلة لتلقي الإسعافات اللازمة، موضحة أن إصابات بعضهم بليغة.

■ خ.س

■ بلال رمضان